العرب
الثلاثاء 2021/10/05
السنة 44 العدد 12200

التطرف وتفكك التحالف المدني يراكمان أزمات السودان

تشرذم الحرية والتغيير يخدم العسكريين مؤقتا ولا يصب في صالحهم مستقبلا

مع إعلان السلطات في الحادي والعشرين من سبتمبر إحباط محاولة انقلابية تورط فيها مجموعة من العسكريين، ازداد المشهد السياسي تعقيدا في السودان بعد التجاذبات والاتهامات المتبادلة بين قطبي السلطة، ما يعقد أزمات السودان ويهدد نجاح المرحلة الانتقالية.

تصدع المكون المدني لا يخدم أحدا

الخرطوم – هاجمت قوات الأمن السودانية وكرا للمتطرفين في الخرطوم الاثنين بعد أيام من مداهمة خلية مرتبطة بتنظيم داعش، ما يعني أن هناك اتجاها لخوض المعركة المؤجلة ضد المتشددين، وهو ما يزيد من التحديات التي تواجهها السلطة التنفيذية في ظل التباعد الحاصل بين المكونين العسكري والمدني.

وبعث المكون العسكري بإشارات عديدة برهنت على ارتياحه الضمني لتوقيع عدد من القوى السياسية والحركات المسلحة المنضوية داخل قوى الحرية والتغيير على ميثاق "التوافق الوطني" السبت والذي يعد بمثابة انشقاق كبير في صفوف التحالف الحكومي المدني.

وقال العميد طاهر أبوهاجة المستشار الإعلامي للفريق أول عبدالفتاح البرهان في تصريحات صحافية الأحد إن العودة إلى منصة تأسيس قوى الحرية والتغيير هي عودة إلى الحق والتوافق الوطني الشامل، ومن يرفضون ذلك ستتجاوزهم الأحداث ولن يستطيعوا الوقوف في وجه ما وصفه بالتيار الجماهيري الجارف.

درة قمبو

انقسام المكون المدني يدمر الحياة السياسية الهشة

مرتضي الغالي

التباين داخل الجيش يقوض أي مكاسب مستقبلية

وأثار تسريب خطاب يحمل توقيع مجلس السيادة السوداني يدعو وزارة الخارجية إلى توجيه دعوات إلى رؤساء البعثات الدبلوماسية والمنظمات الإقليمية والدولية المعتمدة لدى السودان لحضور حفل توحيد قوى الحرية والتغيير الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية جدلا واسعا في السودان، ولم يكن نفي المجلس له كافيًا لإقناع القوى السياسية والمواطنين مع اشتعال الخلافات بين المدنيين والعسكريين. ويرى مراقبون أن بصمات العسكريين بدت ظاهرة على بعض الانقسامات التي شهدتها المرحلة الانتقالية على مستوى العلاقة بين الأحزاب السياسية والحركات المسلحة أو على مستوى استقطاب بعض المكونات داخل الحرية والتغيير على حساب أخرى، ما قاد إلى انسحاب عدد من الأحزاب قبل أن يتفكك التحالف الحكومي إلى كتل.

ولدى دوائر بمجلس السيادة قناعة بأن التحديات الأمنية والخلافات السياسية تخدم مباشرة مصالح المجلس العسكري الذي يسعى جاهداً لإحكام قبضته على هذه الفترة، ويحاول تجاوز أي مطالب مدنية تضغط باتجاه أن تكون القوى السياسية شريكة في عملية إصلاح الأجهزة الأمنية، ما يشكل تغولاً غير مرحب به من الجيش.

وتحقق مسألة تشكيل جسم جديد يحمل صفة واسم الحرية والتغيير أهدافاً مباشرة للمكون العسكري، حيث يبدد حظوظ المدنيين في استلام رئاسة مجلس السيادة، ويجعل هناك مبررا للمكون العسكري ليمضي في خطواته نحو التعامل مع استحقاقات المرحلة الانتقالية كطرف متماسك لديه القدرة على الحسم مقابل تفكك أصاب التحالف المدني.

وتؤدي حالة التشرذم التي تعاني منها مكونات سياسية ومسلحة عديدة وبعثرة أوراق القوى المدنية إلى زيادة السيولة في المركز والهامش وسيكون من الصعب تطويقها بسبب كثرة التحالفات والتناقضات بين القوى المختلفة.

وفي تلك الحالة قد تغيب نقاط الالتقاء التي تسهم في حلحلة الأزمات المشتعلة، ويجد المكون العسكري نفسه أمام حالة من الفوضى دون أن يحظى بدعم دولي يساعده على التعامل معها ووأدها بالقوة.

وأوضحت المحللة السياسية درة قمبو أن التفكك الذي أصاب القوى الثورية يهزم كل أطراف المرحلة الانتقالية، ومع أن المكون العسكري قد يحقق بعض المكاسب جراء تلك الانقسامات، لكن ستكون أمامه معضلة كبيرة تتعلق بمدى قبوله من الشارع.

وأضافت في تصريح لـ"العرب" أن الانقسام الحالي يدمر الحياة السياسية الهشة وستكون له انعكاسات مباشرة على تماسك النسيج الوطني، لأن هناك قوى ما تزال تحركها الأهداف القبلية في حين أن السودان كبلد منهك ويحاول الخروج من سنوات القمع والحروب الأهلية والحكم العسكري الإخواني لن يتحمل تشرذما جديدا.

وتوقعت أن تذهب الأمور إلى التأزم بشكل أكبر في الفترة المقبلة مع تيقن المدنيين بضلوع العسكريين في الأحداث الأخيرة، وأن ما يدفع الجيش إلى تغيير موقفه يتمثل في ضغط الشارع الذي وجه إنذارا مبكرا لكافة القوى في مواكب الحكم المدني قبل أيام وأثبت أن الحالة الثورية ما تزال قائمة.

ولعل ذلك ما دفع رئيس مجلس السيادة إلى توظيف مرور الذكرى الأولى لتوقيع اتفاق جوبا للسلام من أجل استبدال لغة الصدام والخلافات بنبرة تصالحية هادئة، مؤكداً فيها الحفاظ على ما جرى التوافق حوله في الوثيقة الدستورية من شراكة ترعى وتحمي الانتقال حتى الوصول إلى غاياته المنشودة بتنظيم انتخابات حرة نزيهة.

وهو ما عبرت عنه تصريحات عدة لكل من البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو اللذين تحدثا حول ضرورة أن يكون الحل شاملاً ومؤسسياً لتسوية القضايا الراهنة بصورة جذرية، بما لا يمنع من الدخول في تفاصيل خلافات المدنيين والحركات المسلحة التي توجد صعوبات في التوافق حولها لاستكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية.

وأشار المحلل السياسي مرتضي الغالي إلى أن إدراك المكون العسكري بعدم قبوله من المجتمع الدولي كطرف يقبع على رأس السلطة مقابل إزاحة المدنيين يجعله لا يستفيد من خلافات القوى السياسية، وأن مواقف الولايات المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة ودول لكن ستكون هناك معوقات رئيسية تتمثل في الطرف الذي يتولى زمام إدارة المرحلة الانتقالية بعد انتهاء مدة العسكريين.

وأكد البرهان الأحد التزامه بتنفيذ بنود اتفاق سلام جوبا، ودعا الحركة الشعبية جناح عبدالعزيز الحلو، وحركة تحرير السودان جناح عبدالواحد نور للانضمام إلى عملية السلام الشاملة من دون استثناء أي من مكونات الشعب، مشددا على مزيد من الجهد لاستكمال تنفيذ بنود الاتفاقية، خاصة الترتيبات الأمنية وتعويض التأخير فيها.

وذهب متابعون إلى التأكيد على أن الساعات الماضية كانت شاهدة على تدخل أطراف عديدة لتضييق الهوة بين المدنيين والعسكريين، وأن أصوات الحكمة متوقع أن تلعب دوراً في خفض التصعيد العلني بين الطرفين، الترويكا من الخلافات منحته إشارات على أن مضيه في هذا الطريق لن يأتي بمكاسب سياسية له في المستقبل.

ولفت في تصريح لـ"العرب" إلى أن التباين داخل الجيش واضطراب العلاقة بين القوات المسلحة والدعم السريع من العوامل التي تقوض أي مكاسب مستقبلية، لأن القيادات الحالية لا تجد الرضاء الكامل داخل المنظومة العسكرية، وبالتوازي مع ذلك تحاصر بدعوات تنادي بإعادة شركات الجيش إلى مؤسسات الدولة المدنية.

ومنذ الحادي والعشرين من أغسطس 2019 يعيش السودان فترة انتقالية تستمر 53 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى مدنية وحركات مسلحة وقعت مع الحكومة اتفاق سلام في الثالث من أكتوبر الماضي.

القضاء يرفض عزل المحقق العدلي في قضية انفجار بيروت

بيروت – رفضت محكمة الاستئناف اللبنانية الإثنين عزل المحقق العدلي طارق البيطار المكلف بقضية انفجار مرفأ بيروت من منصبه، ما يسمح له بمواصلة طلبات استجواب مسؤولين كبار.

ولم يحرز التحقيق في ملابسات انفجار المرفأ في الرابع من أغسطس 2020، وهو أحد أكبر الانفجارات غير النووية المسجلة في التاريخ، أي تقدم يذكر وسط حملة تشويه للقاضي ومقاومة من جماعات سياسية لبنانية نافذة.

وقضت المحكمة بعدم الاختصاص النوعي في الدعوى القضائية، وإلزام المدعين بغرامة مالية قدرها 800 ألف ليرة (نحو 500 دولار أميركي).

ولم يتضح إن كان متاحا تجديد طلبات كف يد البيطار أمام المحكمة ذاتها أو محاكم أخرى، لكن مصادر لبنانية ذكرت أنه بإمكان البيطار متابعة تحقيقاته في ملف الانفجار بعد صدور قرار محكمة الاستئناف.

وفي الرابع والعشرين من سبتمبر الماضي تقدم وزير الداخلية الأسبق نهاد المشنوق بطلب أمام محكمة الاستئناف في بيروت لعزل القاضي البيطار عن قضية انفجار المرفأ وتعيين آخر بدلا عنه.

والمشنوق نائب في البرلمان ادعى عليه القاضي البيطار في يوليو الماضي في قضية انفجار المرفأ، وطلب رفع الحصانة النيابية عنه تمهيداً للتحقيق.

كما تقدم النائبان غازي زعيتر وعلي حسن خليل بدعوى مماثلة لذات المحكمة، طالبين كف يد البيطار، وذلك بعد أن ادعى عليهما الأخير بقضية المرفأ.

وقوبلت جهود البيطار لاستجواب مسؤولين سابقين وحاليين بالدولة بينهم رئيس الوزراء في فترة وقوع الانفجار حسان دياب ووزراء سابقون ومسؤولون بارزون في قطاع الأمن للاشتباه في الإهمال بالرفض مرارا.

وتتهم قوى سياسية بارزة على رأسها جماعة حزب الله وتجمّع رؤساء الحكومات السابقين البيطار بـ"تسييس" التحقيق في قضية انفجار المرفأ.

ويأتي هذا التطور بعد أيام على تسريب إعلاميين رسالة على لسان مسؤول في حزب الله إلى القاضي البيطار تتضمن امتعاض الحزب الذي يعتبر القوة السياسية والعسكرية الأبرز على الساحة اللبنانية، من مسار التحقيق وتهديده بإزاحته.

وقام رئيس وحدة الارتباط والتنسيق في حزب الله وفيق صفا، الذي يُجاهر حزبه بالاعتراض على مسار التحقيق في قضية تفجير المرفأ، مؤخرًا بتمرير رسالة مباشرة وعبر جهات إعلامية إلى القاضي البيطار أبلغه فيها أنّ الحزب سيبقى "معارضاً شرساً" لعمل المُحقق العدلي، ناقلاً إليه رسالة حازمة إن "استمرّ في اعتماد أسلوبه المرفوض في التحقيق فإنّ الحزب لن يتوانى عن اقتلاعه" من منصبه.

وينتاب الغضب الكثير من اللبنانيين خاصة أقارب ضحايا الانفجار الذي أودى بحياة أكثر من مئتي شخص، إذ مر أكثر من عام دون محاسبة أي مسؤول بارز على ما حدث.ودعا الأهالي الاثنين القاضي البيطار إلى تطبيق إجراءاته المتبقية بسرعة كي لا يقوموا بالتلاعب بالقوانين عبر حصاناتهم، قائلين "ونحن لا نتّهم إلّا من يتّهمه القضاء وقضيتنا ليست قضية سياسية بل لبنانية جامعة وهي قضية دموع وألم ووجع".

ومنذ وقوع الانفجار رفضت السلطات تحقيقاً دولياً، فيما تنذّد منظمات حقوقية وعائلات الضحايا والناجون من الانفجار بمحاولة القادة السياسيين عرقلة التحقيقات. وقالت الباحثة المتخصصة في شؤون لبنان في منظمة هيومن رايتس ووتش آية مجذوب إن ما يحصل "يظهر بوضوح أن الطبقة السياسية اللبنانية ستفعل ما بوسعها لتقويض وعرقلة التحقيق (...) وللإفلات من العدالة مجدداً في إحدى أكبر الجرائم في تاريخ لبنان الحديث".

وفي بلد شهد خلال السنوات العشرين الماضية اغتيالات وتفجيرات وحوادث عديدة لم يكشف النقاب عن أي منها إلا نادرا ولم يحاسب أي من منفذيها.

ولا يزال اللبنانيون ينتظرون أجوبة عن أسئلتهم: من أتى بهذه الكمية الضخمة من نيترات الأمونيوم إلى بيروت؟ لماذا تُركت سبع سنوات في المرفأ؟ ومن كان يعلم بها وبمخاطرها؟ .

ويُشكك كثيرون في إمكانية التوصل إلى حقيقة ما حصل أو حتى محاسبة أي مسؤول سياسي أو أمني بارز.

التجاذبات السياسية تعرقل سير التحقيق

انتخابات محلية فلسطينية لا تشمل القدس وغزة

رام الله (فلسطين) – قالت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية الاثنين، إن المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية، لن تُجرى في مدينة القدس، فيما تقاطع حركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة الانتخابات وهو ما يعني عدم إجرائها في القطاع أيضا.

وذكرت اللجنة أن الانتخابات ستُجرى في 27 هيئة محلية في محافظة القدس، إلا أنها لن تشمل المدينة. ويشمل مصطلح المحافظة، المدينة والقرى والبلدات التابعة لها.

وتتبع الهيئات المحلية التي ستجرى فيها الانتخابات، السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. أما مدينة القدس، التي تضم البلدة القديمة، والمسجد الأقصى، فتخضع بشكل كامل، للسلطات الإسرائيلية.

وأكدت اللجنة أن المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية 2021، ستُجرى في جميع أنحاء الضفة الغربية بما فيها محافظة القدس (دون المدينة)، والتي ستشهد انتخابات في 27 هيئة محلية.

وأضافت "أما مدينة القدس المحتلة، فهي غير مشمولة بالانتخابات المحلية، وهذا ما جرى في الانتخابات البلدية السابقة".

ووفق التقسيمات الإدارية الفلسطينية؛ هناك 16 محافظة، منها 11 في الضفة الغربية بينها القدس الشرقية، والباقي في قطاع غزة.

وقرر مجلس الوزراء الفلسطيني إجراء انتخابات مجالس الهيئات المحلية على مرحلتين: أولى في الحادي عشر من ديسمبر المقبل، وثانية في السادس والعشرين من مارس 2022.

وكان من المقرر أن تُجرى الانتخابات العامة ، على 3 مراحل خلال العام الجاري: تشريعية في الثاني والعشرين من مايو، ورئاسية في الحادي والثلاثين من يوليو، وانتخابات المجلس الوطني في الحادي والثلاثين من أغسطس.

> الهيئات التي ستُجرى فيها الانتخابات تتبع السلطة الفلسطينية، أما مدينة القدس فتخضع بشكل كامل لإسرائيل

لكن، في التاسع والعشرين من أبريل الماضي، أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس، تأجيلها لحين ضمان سماح السلطات الإسرائيلية بمشاركة سكان مدينة القدس. وكانت حركة حماس أعلنت مقاطعة الانتخابات المحلية، وهو ما يعني عدم إجرائها في قطاع غزة.

وفي الثاني والعشرين من سبتمبر الماضي، قال المتحدث باسم الحركة حازم قاسم خلال مؤتمر صحافي إن "إعلان السلطة عن انتخابات قروية مجزأة استخفاف بالحالة الوطنية والشعبية، وحرف للمسار الوطني العام"، مشددا على أن حركته "لن تكون جزءا" من ذلك.